

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

ماهر موسى درغام ، محمد سالم اللولو ، بهاء الدين العريني

الجامعة الإسلامية- غزة

تاريخ الاستلام 4/3/2015 تاريخ القبول 20/5/2015

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال استبانته وزعت على مجتمع الدراسة المكون من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها 37 شركة بواقع استبانته واحدة لكل شركة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام، فالمستهلكون يحظون بالأولوية ثم الموارد البشرية يليها البيئة وأخيراً المجتمع المحلي. وإن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتوفر كادر محاسبي كفء، وتوفر نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، ويتطلب تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها. كذلك بينت الدراسة أن الشركات يتوفر لديها مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإفصاح الاجتماعي لديها غير كافٍ، حيث إن بعض الشركات تفصح بصورة وصفية، والباقي يكاد يكون الإفصاح الاجتماعي لديها معدوم. وأن هناك علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفر مقومات التطبيق لها. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة ابتداءً من الشركة نفسها وانتهاءً بالمستثمر والمواطن. وكذلك يمكن أن يكون للحكومة موقف وممارسات إيجابية اتجاه الشركات المساهمة التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال فرض تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية، وأن يكون لهذه التشريعات قدرة على المساعدة والرقابة على أداء الشركات الاجتماعي.

الكلمات الدالة: محاسبة المسؤولية الاجتماعية، بورصة فلسطين للأوراق المالية.

Abstract

This study aimed at identifying the extent of awareness of listed companies in the Palestine Exchange (PEX) for the concept of social responsibility, and examined availability of application components of social responsibility accounting. The study used a questionnaire distributed to 37 listed companies in the PEX, and collected the annual financial reports of these companies to examine social performance disclosure. The study found that companies' management is aware of the concept of social responsibility in the broad sense, but they do not care about the different fields of the same attention, customers have the priority, and human resources, followed by environment and finally local community. In addition, the study found the application of social responsibility accounting requires realizing management for the concept of social accounting. It requires also availability of an efficient accounting tem, and accounting models to measure social costs and benefits. In addition, it needs laws to force listed companies to apply social responsibility accounting. Furthermore, the study showed availability of application components for social responsibility accounting, considering the fact that the social disclosure has inadequate, since some companies disclose in a descriptive manner, and the rest of companies have no disclosures. The study recommends companies to apply the social accounting in all its aspects, and use it as a system for social information to serve related parties, starting from the company itself, investors and government. In addition, government should has positive practices to direct companies to apply the social accounting, through legislation that allow an exemption from taxes or other facilities in exchange for social contribution.

Key words: Social Responsibility Accounting, Palestine Stock Exchange

مقدمة

تسعى دول العالم في الآونة الأخيرة لمحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة، لذا تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها بمجالاتها البيئية والموارد الطبيعية من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، باعتبارها مصدراً للمعلومات اللازمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة في الدول المختلفة، ولاعتبارها كذلك العنصر الرئيس المؤثر في إعداد سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخطيطها، وأيضاً لتأثير معدلات التنمية التي ترغب كل دولة من دول العالم تحقيقها في مستوى البيئة وجودتها (الفضل وآخرون، 2002: 211).

لذلك من الأهمية بمكان معرفة الدور الذي تقوم به المشروعات الاقتصادية في التنمية المستدامة "Sustainable Development" للمجتمعات وفي تحملها مسؤولية التطور الاقتصادي

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

بشكل ينعكس مباشرة على المستوى الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى أن تمارس عدة جهات ضغطاً على المشروعات والمنشآت لتوسيع نظام اهتمامها لتشمل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (جهماني، 1996: 46)، وهذا تبعه جهود في هذا الصدد بتأسيس لجمعيات ومنظمات إقليمية ودولية تعنى بمجال المسؤولية الاجتماعية أبرزها جهود منظمة المقاييس الدولية (ISO) عام 2003 عبر تأسيس مجموعة الآيزو الاستشارية للمسؤولية الاجتماعية إدراكاً منها لأهمية هذا الموضوع في بقاء المشروعات واستمراريتها (Laufer, 2003: 254). ولإضافة قيمة إلى البرامج والمقترحات القائمة ترسخت أهمية المسؤولية الاجتماعية في العام 1992 لدى انعقاد قمة الأرض في مدينة (ريودي جانيرو) البرازيلية، وتم التأكيد مجدداً عليها في القمة العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة في جنوب أفريقيا في العام 2002 (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2008: 6).

لذا من المنطق على الفكر المحاسبي أن يستجيب للتغيرات الاجتماعية في المجتمعات بشكل يوازي ضخامة المهمة الملقاة على عاتقه للمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة، وكان من أثر تلك الاستجابة ظهور ما يسمى بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أو المحاسبة عن الأداء الاجتماعي للمشروعات. حيث من المفيد إضافة معلومات تعكس نتائج قياس التأثيرات الاجتماعية للمشروع في صورة أرقام ونسب وإحصاءات، وتعرض الأرقام على أساس المستويات الفعلية وتحديد نوع الانحراف فيها وحجمه (حنان، 2003: 278).

إذاً استطاعت وظيفة المحاسبة أن تتجاوز الدور التقليدي لقياس الأنشطة الاقتصادية إلى دراسة الأثر الاجتماعي لنشاط المشروعات على المجتمع التي تمارس نشاطها به وتحليله، وظهر إلى الوجود ما هو موسوم بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (الحيالي، 2007: 3). حيث إن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المشروع يتطلب إدراك الإدارة لهذه المسؤولية أولاً، ثم قيامها بهذه المسؤولية، والإفصاح عن ذلك من خلال التقارير التي تعدها إدارة المشروع (Laufer, 2003: 4).

وإيماءً بما سبق لم تكن فلسطين بمنأى عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومع الازدياد المضطرد في حجم المشروعات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق وقدراتها أدت ذلك إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية والجهات الأكاديمية في فلسطين (جربوع، 2007: 241). ويمكن القول: إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في فلسطين مازال في طور النضوج ولم يتحدد بعد ملامح ممارسته بدقة، حيث تتراوح بين المبادرات الفردية لبعضهم والتعبير عن النوايا الحسنة لبعضهم الآخر (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2008: 4).

أولاً- مشكلة الدراسة:

تأخذ المشكلات الاجتماعية المتفاقمة في الوقت الحالي مكاناً بارزاً في المناقشات السياسية لكافة المجتمعات وخصوصاً التي تنشأ عن المشروعات الاقتصادية، ويعد البحث عن الحلول العلمية لهذه المشكلة من الأمور الضرورية، الأمر الذي حدا بالأنظار نحو ضرورة الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية لهذه المشروعات جنباً إلى جنب مع المسؤولية الخاصة (المالية) لأصحابها، والذي يتطلب تطوير النظرة نحو أي مشروع من كونه كائناً اجتماعياً بجانب كونه كائناً اقتصادياً (سلامة، 1999: 7). وبالتالي حثت نصوص القوانين السائدة على أهمية أخذ الالتزامات الاجتماعية بعين الاعتبار، والتي منها قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لعام 1999م، والذي حدد عقوبات وغرامات تخضع لها المشروعات أو المصانع في حالة ثبوت الأضرار المباشرة أو غير المباشرة للمجتمع. لذا ينبغي أن يكون هناك اهتمام من قبل المشروعات العاملة في فلسطين بأهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية. وبناء على ذلك تناولت هذه الدراسة موضوع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وذلك لدورها البارز في مجال الاقتصاد الوطني، وأخذ خطوات إيجابية نحو تفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية لحيز التطبيق، حيث تمثل السؤال الرئيس لهذه الدراسة في التالي:

"ما مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟"

ثانياً- أهداف الدراسة:

- 1- التعرف إلى مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- 2- الوقوف على مدى اهتمام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمجالات المسؤولية الاجتماعية.
- 3- التعرف إلى مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
- 4- التعرف إلى إسهامات الباحثين في كيفية قياس الأداء الاجتماعي للشركات من التكاليف والمنافع.

ثالثاً- أهمية الدراسة:

لاقت المشاكل البيئية الناتجة عن ممارسة المشروعات الاقتصادية الكبرى أنشطتها اهتماماً كبيراً من قبل الدارسين والباحثين في مجال المحاسبة، حيث تمحور هذا الاهتمام حول المشكلات الناتجة عن التلوث الذي تتسبب به هذه المشروعات بجميع أشكاله (تلوث الماء، الهواء، التربة،

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

البحر... إلخ)، حيث زيادة الاهتمام بهذا الموضوع أدى إلى ظهور ما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، وهي فرع جديد من فروع علم المحاسبة ومرحلة متطورة من مراحل الفكر المحاسبي للأداء الاجتماعي لهذه المشروعات وللتكلفة التي يجب أن تتحملها كتعويض عن الأضرار بالبيئة ومواردها الطبيعية. ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية سوف يساهم بتحسين مستوى الرفاهية للمجتمع الفلسطيني والحد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة والفقر والتلوث البيئي. كما أن قيام الشركات بعرض تقارير تفصح عن أدائها الاجتماعي يلبي ويشبع رغبات العديد من الأطراف المختصة بالدولة والمستثمرين والمستهلكين والمجتمع المحلي. هذا بالإضافة إلى أن بيان مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في فلسطين يأتي في إطار تطبيق أنظمة محاسبية متطورة، وبالتالي الارتقاء بالأنظمة المحاسبية المعمول بها في فلسطين. حيث سوف يتحقق جراء تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية مزايا عدة منها جعل التقارير المالية لها أكثر شمولية، وجعل المجتمع أكثر قبولاً لهذه الشركات وأنشطتها، كما يجنبها التعرض للمخالفات البيئية ودفع التعويضات والغرامات الناتجة عن هذه المخالفات والتي قد تكون بمبالغ باهظة.

رابعاً- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى- تترك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع.

الفرضية الثانية- تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية الثالثة- تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمجالات المسؤولية الاجتماعية، ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتمية الموارد البشرية.

2- تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتمية العلاقة مع المستهلكين.

3- تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتمية العلاقة مع المجتمع المحلي.

4- تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتمية المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية.

الفرضية الرابعة- تتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- يتوفر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية إدراك لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
 - 2- يتوفر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية كادر محاسبي كفء.
 - 3- تطبق شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية نظام محاسبي قادر على قياس الأداء الاجتماعي.
 - 4- يتوفر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي.
- الفرضية الخامسة- توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية الآتية:
- 1- توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك الشركات المساهمة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
 - 2- توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كادر محاسبي كفء.
 - 3- توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي.
 - 4- توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

خامساً- الدراسات السابقة :

1- دراسة (جهماني، 1996)

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى إدراك صانعي القرار في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان المالي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومعرفة مدى استعدادهم لتحمل تلك المسؤولية وبيان آرائهم حول ضرورة وجود نظام محاسبي للإفصاح عن أدائها الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن صانعي القرارات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان المالي بمختلف القطاعات يدركون مفهوم المسؤولية الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى أن المجتمع المحلي لا يعطي الاهتمام الذي يستحقه من قبل الشركات ويبدو أن الشركات تعد الاهتمام بالمجتمع المحلي من

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

مسؤولية الدولة، وتبين أنها مع مبدأ المحافظة على البيئة إلى الحد الذي يستلزم دفع نفقات، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن 69.1% من الشركات تفصح عن بعض مجالات المسؤولية الاجتماعية ويتم ذلك بأسلوب وصفي في أغلب الحالات. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات وأبحاث لوضع أنموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق معاً، ويمكن للشركات تطبيقه بتكلفة مقبولة.

2- دراسة (Abu-baker and Abdel karim, 1998):

هدفت الدراسة إلى دراسة الإطار الحالي للمسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية وتقييمه، وإتباع منهج شامل لتطوير الإفصاح والكشف عن الممارسات الاجتماعية في الأردن على ضوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واستكشاف الآراء والتصورات بين الأطراف المعنية بالشركات في الأردن لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية. حيث بينت الدراسة أن الشركات تقوم بتقديم تقارير عن الممارسات الحالية لا تتفق مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية في الأردن، وأن النهج القائم على أساس المساءلة لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن يوفر الإطار المناسب لتحديد ما يلزم من الكشف على نطاق أوسع. وأكدت الدراسة أن هيكل التعليم في مجال المحاسبة في الأردن يجب أن يأخذ في الاعتبار النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأهداف السياسية، ومهنة المحاسبة في الأردن ينبغي أن تهتم بمسؤولية توفير أنظمة تطوير للتقارير التي تصدرها الشركات المساهمة والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

3- دراسة (Abu-baker, 2000):

هدفت الدراسة إلى دراسة الجوانب الأساسية للكشف عن الممارسات الاجتماعية للشركات في الأردن، وتوضيح مدى مواضيع المسؤولية الاجتماعية للشركات وأساليبها ومواقعها، والإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات، والتحقيق في العلاقة الاجتماعية للشركات والكشف عن التجمعات الصناعية. وتوصلت الدراسة إلى أن التقارير المقدمة من الشركات تقدم معلومات حول بعض الجوانب الاجتماعية بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية للأداء المنوط بالشركة من الدخل والمركز المالي ولكن بنسب متفاوتة من شركة إلى أخرى. وأن لجنة التنمية المستدامة في الأردن قد تلقت اهتماماً متواضعاً من قبل العديد من الشركات من حيث المساحة المخصصة والمواضيع التي تشملها التقارير السنوية، ومثال ذلك شركة أردنية كان المتوسط المرجح لعدد من 45% من صفحاتها مخصصة للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في تقريرها السنوي. وقد أوصت الدراسة بأن تهتم الشركات بالممارسات الاجتماعية والإفصاح عنها بجانب المجال الاقتصادي البحت (المعاملات المالية)، وأن تقوم الشركات بمراعاة توصيات لجنة التنمية المستدامة في المسؤوليات الاجتماعية.

4- دراسة (يحيى، وآخرون، 2002)

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية من خلال التعرض إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها، ومن ثم مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأهميتها، وكذلك هدفت إلى توضيح أثر المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في نتائج عملية التحليل المالي من خلال توضيح أهم المؤشرات والنسب المالية التي يمكن أن تتأثر بها بصورة مباشرة، ومن ثم تطبيق ذلك بصورة عملية على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية في الموصل -العراق. وبينت الدراسة أن المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية تحتل أهمية كبيرة في الوحدات الاقتصادية؛ نظراً لما يمكن أن يؤديه من خدمة للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية، وأكدت على وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يقوم بإنتاج تلك المعلومات وهو يمثل نظاماً فرعياً ضمن نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية، وأن تقييم الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية _ بصورة عامة _ والأداء الاجتماعي لها _ بصورة خاصة _ يتوقف على عملية التحليل المالي وما يمكن أن يوفره من حكم بصورة كمية من خلال النسب المالية عن مدى تحقيق الأهداف العامة والأهداف الاجتماعية للوحدة الاقتصادية. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الوحدة الاقتصادية بالإفصاح عن نشاطاتها ومساهماتها الاجتماعية بصورة دورية لكي يتمكن مستخدموا القوائم المالية من التعرف إلى طبيعة النشاطات والمساهمات للوحدة الاقتصادية بشكل متكامل شامل.

5- دراسة (الشراري، والمومني، 2006):

هدفت الدراسة إلى تعرف مدى قيام الشركات الصناعية الأردنية بالمشاركة في النشاطات الاجتماعية والمحافظة على البيئة، وذلك من خلال الدراسة الميدانية، وتحليل إمكانية هذه الشركات بتقديم دورها المطلوب تجاه المجتمع، وكذلك إظهار دور الإفصاح المحاسبي على النشاطات الاجتماعية التي تقدمها الشركة، ودراسة مدى قدرتها في تقديم الخدمات للمجتمع المحلي من حيث البطالة ومحاربة الفقر والمحافظة على الصحة. حيث أظهرت الدراسة أن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بخدمات اجتماعية هي: المحافظة على البيئة، ومكافحة الفقر والبطالة، وتقديم خدمات صحية وتعليمية للمجتمع المحلي، وأنها تقوم بالإفصاح المحاسبي عنها بنسب متفاوتة من نشاط إلى آخر حسب اهتمامات كل شركة عن الأخرى. وقد أوصت الدراسة الدولة بتشجيع الشركات الصناعية في تقديم هذه الخدمة للطلاب الفقراء ومساعدتهم عن طريق دفع نفقاتهم الدراسية، وعلى الدولة كذلك تحديث التشريعات التي تخص تقديم الشركات للخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع المحلي، مع تفعيلها لزيادة قدرة الشركات في تقديم الخدمات الاجتماعية والإفصاح عنها.

6- دراسة (جربوع، 2007):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أساليب قياس التكلفة والعائد الاجتماعي، والتعرف إلى أسس الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة وأساليبها، واقتراح أنموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتفق مفاهيمه ومتغيراته مع ظروف تركيبة البنيان الاجتماعي والاقتصادي لدول العالم النامي عامة والعالم العربي خاصة بما فيها فلسطين. وأظهرت الدراسة أن مشكلة القياس لا تكمن في التكاليف الاجتماعية المباشرة بل في قياس التكاليف الاجتماعية غير المباشرة والتي تتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة لقيام المشروع بأنشطته الاقتصادية وبالتالي اللجوء إلى الطرق غير المباشرة لقياسها، بالإضافة إلى صعوبة قياس المنافع الاجتماعية الأمر الذي يقتضي اللجوء إلى المقاييس غير الكمية (الوصفية)؛ حتى تكون عملية القياس كافية ملائمة، وبينت الدراسة أيضاً بأن الدراسة التحليلية لموضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال لم تحظ بالقدر الكافي الواجب من الاهتمام من جانب المعاهد والمنظمات المهنية المحاسبية في الدول النامية بما فيها الدول العربية. وأكدت الدراسة أن الأنشطة الاجتماعية تؤثر في نتائج النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة، وإن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب المنظمات المهنية ومن الشركات بقطاع غزة.

7- دراسة (كلاّب، 2008)

هدفت الدراسة إلى تعرف مدى توافر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود، وبيان فوائد تطبيقه، ومعرفة الصعوبات التي تعترض التطبيق ومحاولة التغلب عليها. وعليه فقد استخدمت الدراسة استبانة وزعت على مجتمع الدراسة المكون من (47) موظفاً من أفراد الإدارة العليا والموظفين القياديين في البنك والمناطق بهم مسؤولية اتخاذ القرار أو المشاركة في اتخاذ القرار، ويشمل ذلك كافة مسؤولي الدوائر والمراكز الرئيسية في الإدارة المركزية وجميع الفروع العاملة في قطاع غزة، وقد تم استرداد (40) استبانة أي ما يمثل 85% من مجتمع الدراسة. وخلصت الدراسة إلى إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود بوزن نسبي مقداره 77% حيث تتوفر أغلب المقومات اللازمة للتطبيق، ولكن توصلت أيضاً إلى عدم وجود خلفية كافية عن مفهوم نظام محاسبة المسؤولية، مع وجود ضعف في تطبيق مبدأ المشاركة في إعداد الموازنة التخطيطية، بالإضافة إلى عدم إعادة التقييم بشكل دوري لنظام الحوافز المعمول به في البنك. لذا أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: توعية العاملين في بنك فلسطين المحدود وخاصة الإدارة العليا بأهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وكذلك العمل المستمر على تطوير الهيكل التنظيمي مع وضع مقترح لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية.

8- دراسة (Rahahleh and Sharairi, 2008):

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إدراك إدارة الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مدينة الحسن الصناعية بالأردن، وتحديد درجة تطبيقها لهذا المفهوم، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم توفر الاعتراف الكافي لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات في مدينة الحسن الصناعية، وأن الشركات -موضوع الدراسة- تقوم بتطبيق مجالات المحاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل محدود، بحيث تقتصر مساهماتها في المجتمع في أشكال الرعاية الاجتماعية للعمال، والموارد الطبيعية وحماية البيئة، وبالتالي يعد غياب التشريعات أحد أسباب ضعف تطبيق المحاسبة المسؤولية الاجتماعية. ومن هنا خلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات والقوانين المعتمدة في الأردن فيما يتعلق بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، بحيث ترشد صراحة بوجوب اهتمام الشركات الصناعية بالأداء الاجتماعي اتجاه المجتمع، وضرورة الاهتمام الكافي بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من حيث التكاليف الاجتماعية للأداء الاجتماعي للشركات والإفصاح المحاسبي عنها.

9- دراسة (حبيب، 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف مدى إدراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها (تجاه الموظفين، تجاه العملاء، تجاه المجتمع المحلي، تجاه البيئة)، كما هدفت أيضاً إلى تعرف ما إذا كانت إدارة المصارف تهتم بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، حيث تم توزيع 70 استبانة على عينة الدراسة بواقع 25 استبانة في قطاع غزة و45 استبانة في الضفة الغربية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة. وقد بينت النتائج أنه يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، ولكنه ليس بالمستوى المطلوب. كما أوضحت الدراسة أنه يوجد اختلاف في الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة المصارف التجارية، حيث حصل مجال المسؤولية تجاه عملاء المصرف على المرتبة الأولى ثم المسؤولية تجاه الموظفين. وقد أوصت الدراسة إدارة المصارف بضرورة بذل المزيد من الاهتمام بمسألة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها وضرورة الاهتمام بالإفصاح عنها.

سادساً- تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال النظر والتفحص للدراسات السابقة تبين أن غالبيتها تتمحور حول الجانب النظري لموضوع الدراسة، والتركيز على التأسيس النظري لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومحاولة وضع نماذج قياس للأداء الاجتماعي، وكيفية الإفصاح المحاسبي عنها، ومن خلال

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

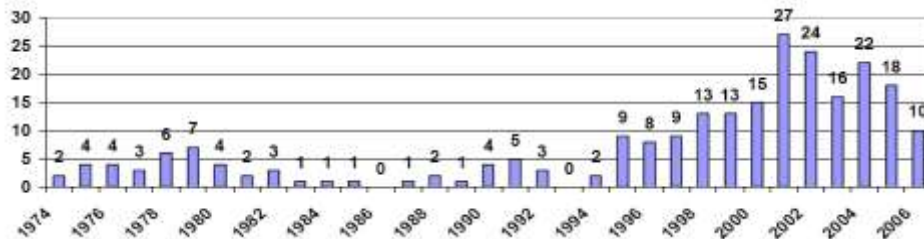
استعراض الدراسات السابقة تبين أن البحث في الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة تم في بيئة الأردن ومصر، وبالتالي يلاحظ نقص عدد البحوث والدراسات التي تهدف إلى معرفة مدى تطبيق الشركات المساهمة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الكثير من الدول العربية، لذا تعد هذه الدراسة خطوة أمامية نحو وضع الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة حيز التنفيذ في فلسطين، وذلك من خلال دراسة مدى توفر مقومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتطبيقها ضمن الأنظمة الأخرى المعمول بها لدى الشركات المساهمة العامة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وهذه هي الثمرة الحقيقية المرجاة من هذا العلم من العلوم الإنسانية.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً- نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتطورها:

يقول (حنان) إن المحاسبة الاجتماعية في فترة السبعينات من القرن الماضي قد نالت اهتماماً تجريبياً ملحوظاً ولاقت انتشاراً بحثياً واسعاً، تلاها خلال الثمانينات وحتى منتصف تسعينات القرن الماضي إهمال واضح -وصل إلى حد التجاهل الكامل- من برامج البحث العلمي. أما المحاسبة البيئية فقد بدأت جذورها الجينية أيضاً في السبعينات، وقد استمر البحث بها بطيئاً، إلى أن لاقت انبعاثاً وولادة جديدة خلال التسعينات، حيث عاد الاهتمام العلمي بكل من المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية في منتصف التسعينات. ومع انعطاف القرن الماضي والدخول في الألفية الجديدة بدأت كل من المحاسبتين الاجتماعية والبيئية تتكاملان معاً وتحوزان على اهتمام علم الإدارة والمحاسبة والاجتماع والقانون والبيئة والأحياء، لتصبح تسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Accounting هي البديل لهما (حنان، 2003: 247). وهذا ما أكدته دراسات عديدة مثل: دراسة Hogner عام 1982م، و Pang عام 1982م، و Guthrie and Parker عام 1989م (6: 2007, Kyay and Yuyla). وقد وضع (Connor, 2006) أهم مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عبر الزمن من خلال الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية



المصدر: (Connor, 2006: 11).

ومن الشكل السابق يلاحظ أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتطور بتطور الحياة الاجتماعية، وكذلك بارتفاع عدد الجمعيات والمنظمات المطالبة بحقوق الإنسان والبيئة والرفاه الاجتماعي. وكان أبرز ذلك الاهتمام في الألفية الجديدة من القرن الحالي، وبالتالي تأخذ اهتماماً كبيراً من كل الأطراف المعنية بالمجتمع واحتياجاته لدوره بتقديم معلومات مفيدة لكافة أفراد المجتمع. مع ملاحظة أن المحور الصادي يعبر عن درجة الأهمية، والمحور السيني يعبر عن السنوات. وقدمت العديد من الجمعيات المهنية المحاسبية مجموعة تعاريف لمهنة المحاسبة تدرجت في تطورها من اعتبار المحاسبة حرفة لا حقلاً من حقول المعرفة، مروراً باعتبار المحاسبة نظاماً للمعلومات له دور كبير في عملية اتخاذ القرار، وصولاً إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث عدت المحاسبة مسؤولة عن تحقيق الرفاه الاجتماعي، لذلك يمكن تقسيم التطور المحاسبي إلى المراحل الأربع الأساسية الآتية (الشيرازي، 1990: 15-23):

- 1- المرحلة الأولى- مرحلة تكوين الجانب الفني للمحاسبة وتطويره.
 - 2- المرحلة الثانية- مرحلة الاهتمام بالمحاسبة مهنيًا وأكاديميًا.
 - 3- المرحلة الثالثة- مرحلة النظر إلى المحاسبة على أنها نظام للمعلومات.
 - 4- المرحلة الرابعة- مرحلة الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية.
- حيث تعد المرحلة الرابعة -الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية- بدورها مرحلة مهمة من مراحل التطور المحاسبي؛ حيث أدى تزايد حجم المشروعات إلى زيادة تأثيرها على البيئة الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بالوسائل التي يمكن أن تظهر بصدق الآثار السلبية والإيجابية الناتجة عن أنشطة هذه المشروعات، لذلك برزت دعوات من قبل الهيئات الحكومية الإشرافية والمؤسسات الاجتماعية والبيئية، وحتى من قبل بعض إدارات المشروعات التي تقوم بدورها الاجتماعي، تحث على تبني قواعد ومبادئ محاسبية تتفق مع القيم والحاجات الاجتماعية.
- ثانياً- مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:**

على الرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية فمن الصعب على المشروع تجاهلها؛ فإنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على تعريف محدد وواضح لها. حيث عرف (سلامة) المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها: "هي منهج لقياس المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع وتوصيلها، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع" (سلامة، 1999: 17). كما عرف (Seidler, 1976) المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها: "هي أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي ينص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس الأنشطة والظواهر التي لها أساساً طبيعية اجتماعية واقتصادية وتفسيرها" (الفضل، وآخرون، 2002: 164). ويتضح من

تعريف (Seidler, 1976) بأنه ليس للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعريف مستقل، ولكنها تدخل ضمن نطاق التعريف العام الشامل للمحاسبة.

كما عُرِفَت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها هي "المحاسبة التي لا تقيس قيمة التغيرات في الموارد الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الملاك والمساهمين وحملة الأسهم كما هو الحال في المحاسبة المالية، ولكنها تختص بقياس التغير في الرفاهية العامة التي تنجم عن النشاط محل القياس" (الصبان، 1978: 119). ويلاحظ من هذا التعريف أن الاهتمام ركز على الاختلاف في مضمون عملية القياس لكل من المحاسبة المالية والمحاسبة الاجتماعية.

كما عرفها كل من الباحثين (Kaya and Yuyla) بأنها: هي المحاسبة التي تقوم بقياس الأحداث الاجتماعية والاقتصادية معاً وتقييمها سواء للحكومات وللمشروعات. على اعتبار أن المحاسبة التقليدية هي التي تقوم بقياس الأحداث الاقتصادية فقط (Kaya and Yuyla, 2007: 6). ويرى (Ramanathan, 1979) أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي عملية اختيار متغيرات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة ومقاييسه وإجراءاته، ثم تقديم معلومات بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة، وأخيراً إيصال هذه المعلومات إلى الأطراف المعنية داخل المجتمع، سواء كانت هذه الأطراف من داخل المشروع أو خارجها (الفضل، وآخرون، 2002: 164).

ويعد تعريف (Ramanathan, 1979) من أكثر التعاريف شمولاً؛ حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي الأداء الاجتماعي للمشروعات والتقرير والإفصاح عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم الأداء الاجتماعي لأي مشروع من خلال متغيرات أو معايير تعد لهذا الغرض، وذلك بخلاف التعاريف السابقة التي ركزت على الجانب المتعلق بقياس الأداء الاجتماعي دون الجانب الآخر المتضمن إيصال نتائج القياس إلى جميع الأطراف المستفيدة. ومن جملة التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتمحور حول حصر جميع أنشطة المشروع ذات المضمون الاجتماعي ومن ثم قياس أدائها الاجتماعي على مستوى المشروع ككل، وأخيراً الإفصاح والتقرير عن نتائج القياس بصورة تتناسب وتتلاءم مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاط المشروع.

ثالثاً- الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

من أهم أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الإفصاح والتقرير عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمشروع، ويعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ المحاسبة الأساسية، وقد أوصت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية بإلزام المشروعات بالإفصاح والتقرير عن أنشطتها المرتبطة بالمجتمع. وقد أقرت لجنة المعايير الدولية معياراً خاصاً متعلقاً بالإفصاح

المحاسبية. وعلى الرغم من المطالبات المستمرة بضرورة الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات، فإنه توجد تقارير بها تشوهات كبيرة من معلومات بشأن القضايا الأخلاقية والاجتماعية، أو أنها لا تشمل كافة الأنشطة الاجتماعية الواجب الاهتمام بها من المشروعات (laufer, 2003: 356). والإفصاح المناسب هو الذي يلبي احتياجات أطراف المشروع ومصالحهم، وهو إفصاح يجعل التقارير غير مضللة وذات كيفية تجعل للتقارير قيمة إعلامية يستطيع مستخدم تلك التقارير الاسترشاد بها واتخاذ قرارات استناداً إليها (جربوع، 2007: 251).

ويلاحظ أن المدخل التقليدي للإفصاح المحاسبية يعتمد على أن المحاسبة تختص بالمعلومات المالية والاقتصادية، أي أنه إفصاح مالي أو إفصاح عن أنشطة اقتصادية في صورة نقدية، على فرض أن نموذج القياس المحاسبية يعكس وجهة نظر أصحاب المصلحة الاقتصادية، وبهذا يتجاهل نموذج القياس في ظل المنهج التقليدي للإفصاح المحاسبية المعاملات التي قد تكون لها تأثيرات مهمة على رفاهية المجتمع، فإنه يمكن التطرق إليها كملاحظات هامشية (العاني، 2005: 76). ونتيجة للضغوط الاجتماعية المفروضة على المشروع، أصبح يُلاحظ إلزام معظم أسواق المال العالمية المشروعات بعرض نتائج أنشطتها الاجتماعية ضمن التقارير المنشورة، وكذلك دورها وأنشطتها المستقبلية في هذا المضمار (أبو العزم، 2005: 55).

رابعاً- مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروعات:

بالرغم من الطبيعة المتحركة للأنشطة المرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروع، إلا أن هناك محاولات بُذلت لدراسة السلوك الاجتماعي للمشروع للتعرف إلى المجالات التي تتأثر بهذا السلوك، حيث ذكرت الدراسات السابقة أربعة مجالات للمسؤولية الاجتماعية للمشروع تُعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروع والتقرير عنه، وهي كالآتي (حنان، 2003: 256):

1- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:

ويعد هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروع بسبب التوسعات الضخمة والتقدم التقني وما نتج عنهما من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير قابلة للتعويض، وزيادة المخلفات الصناعية من أذخنة وكيماويات، وتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى تلوث مياه الأنهار والبحيرات والتربة (جربوع، 2007: 248).

وقد ترتب على أهمية هذا المجال أن قامت الحكومات بإنشاء الهيئات التي تختص بدراسة المشكلات البيئية، فتكون في الولايات المتحدة الأمريكية المجلس الخاص بنوعية الحياة " Council on Environment Quality " وأنشأت وزارة للبيئة، وأقامت جمهورية مصر العربية وزارة لشؤون البيئة ومجلساً لبحوث البيئة ضمن المجالس العلمية المتخصصة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، كما أنشأت جامعة الدول العربية مجلس وزراء البيئة العربي، كما قامت الأمم المتحدة

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

بعقد مؤتمر ستوكهولم في يونيو 1972م؛ بهدف تشجيع الحكومات والهيئات الدولية للعمل على حماية البيئة (السعد، 2007: 85).

وفي فلسطين ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أنشئت وزارة شؤون البيئة وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية وسلطة جودة البيئة للقيام برسالة صيانة البيئة وحمايتها ووقايتها والمحافظة على صحة الإنسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والتصحّر، والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق تنمية بيئية مستدامة. وكذلك تم استصدار قانون بشأن البيئة، وذلك بعد موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ 1999/7/6م قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لسنة 1999م. وفي الآونة الأخيرة لوحظ وجود العديد من المنظمات المهنية التي تنادي من خلال مؤتمرات علمية بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات، وهناك لجنة شكلت عام 2002م من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أيزو) لبحث مسؤولية المشروعات لمعايير متفق عليها للمسؤولية الاجتماعية وفقاً لتقرير المنظمة للتوحيد القياسي (أيزو) (255: 2003 ، Laufer).

2- مجال المساهمة العامة:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفراد المجتمع وأهمها: الأنشطة الخاصة بالبذل في سبيل الإنسانية، والأنشطة الخاصة بالمواصلات والنقل، الأنشطة الخاصة بالإسكان، والأنشطة الخاصة بالخدمات الصحية، والأنشطة الخاصة براعية مجموعة معينة من الأفراد (بدوي، وعثمان، 1992: 379-380).

3- مجال الموارد البشرية:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه تلبية لمتطلبات العاملين في المشروع الاقتصادي وتحسين أحوالهم بصفة عامة. ويندرج تحت هذا المجال كافة الأنشطة الاجتماعية التي تتناسب وظروف كل مشروع أعمال وإمكانياتها المالية وحجمها؛ من أجل تحسين الفعالية الاجتماعية لعملياتها الداخلية المتعلقة بالتنظيم البشري الداخلي (سلامة، 1999: 13). لذلك فإن هذا المجال يمثل مجالاً داخلياً ويتضمن عدة أنشطة منها ما يتعلق بسياسات التوظيف، وتحقيق الرضا الوظيفي (بدوي، وعثمان، 1992: 380-381).

4- مجال مساهمات المنتج أو الخدمة:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم على المنتج أو الخدمة. وتتضمن هذه الأنشطة على سبيل المثال أنشطة خاصة بتحديد المنتجات وتصميمها وأنشطة خاصة بتحقيق رضا المستهلكين (سلامة، 1999: 13).

خامساً- مقومات محاسبة المسؤولية:

إنَّ نظام محاسبة المسؤولية يتأسس على مجموعة من المقومات المتكاملة نذكر منها:

1- **المقومات التنظيمية:** إن عملية تطبيق اللامركزية تستلزم أن تعكس طريقة التنظيم الإداري لكل منشأة وكل دقة مراكز السلطة والمسؤولية، وذلك بالأخذ في الاعتبار طبيعة الوظائف المختلفة، وبصفة عامة تتمثل مراكز المسؤولية في مراكز الربحية مراكز الاستثمار والتكلفة (مؤيد وآخرون، 2007).

2- **المقومات المحاسبية:** تتمثل المقومات المحاسبية لنظام محاسبة المسؤولية في ثلاثة جوانب رئيسية نسردها كما يلي (مؤيد وآخرون، 2007):

أ- تبويب عناصر التكاليف والإيرادات إلى عناصر خاضعة للرقابة وغير خاضعة للرقابة.

ب- تقييم الأداء ومعاييره.

ت- تقارير الأداء (الرقابية).

3- **قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط لمراكز المسؤولية:** يتطلب تطبيق نظام محاسبة المسؤولية توافر نظام محاسبي مالي أو تكاليفي أو إداري، ملائم فعال، بحيث يساعد في قياس نتيجة الأداء الفعلي لمختلف أنشطة الوحدة الاقتصادية على مستوى كل مركز مسؤولية (ميدة، 2003).

4- **تحليل الانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المخطط بمراكز المسؤولية وتحديد المسؤولين عن حدوثها:** إن تحليل الانحرافات على أساس تحديد المسؤولية عن حدوثها يتطلب: أولاً- إجراء المقارنة بين الأداء المخطط والأداء الفعلي لمراكز المسؤولية المختلفة وتحديد الانحرافات، ثم بعد ذلك تحليل هذه الانحرافات من خلال التمييز بين الانحرافات التي هي في صالح الوحدة الاقتصادية، والتي تتحقق عندما تنخفض التكلفة الفعلية عن التكلفة المعيارية وتسمى "الانحرافات الموجبة"، وبين الانحرافات التي ليست في مصلحة الوحدة الاقتصادية (ميدة، 2003).

5- **وجود نظام تقارير متكاملة طبقاً لمراكز المسؤولية يكفل متابعة الأداء:** حيث يعد نظام التقارير حسب مراكز المسؤولية أحد أهم المقومات التي يركز عليها نظام محاسبة المسؤولية، وبدونها لا يمكن للأسلوب أن يحقق أهدافه، وتعرف تقارير الأداء بأنها وسيلة الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة داخل المنظمة الاقتصادية، تعد لكل مركز مسؤولية على أساس مقارنة خطته المعتمدة بأدائه الفعلي وتحديد الانحرافات بينهما، وترفع هذه التقارير دورياً إلى الجهة الإدارية المسؤولة عن هذا المركز؛ بهدف مساعدتها في التعرف إلى المشاكل الرئيسة والانحرافات الجوهرية في المركز المعني لاتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة (كحالة و حنان ، 1997).

6- نظام حوافز فعال: يعد نظام محاسبة المسؤولية عديم الفائدة إذا لم يتضمن نظاماً فعالاً للحوافز يكفل للعاملين في الوحدة الاقتصادية مقابلاً ملائماً للأداء المتميز، وذلك في حال تنفيذه وفق المعايير الموضوعة أو الخطط المرسومة (ميدة، 2003)، لذلك يعد نظام الحوافز من المقومات المهمة اللازمة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية؛ فالأفراد الذين توكل إليهم مهمة تنفيذ الأعمال وحدهم القادرون على تطبيق أهداف نظام محاسبة المسؤولية (عشماوي، 1971).

إجراءات الدراسة:

أولاً- منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت الدراسة على نوعيين أساسيين من البيانات، البيانات الأولية وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبانات لدراسة مفردات الدراسة وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة. هذا بالإضافة إلى البيانات الثانوية من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تتعلق بمدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

ثانياً- مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الأعوام 2010-2011، حيث بلغ عدد هذه الشركات 37 شركة موزعة على خمسة قطاعات: البنوك، والصناعة، والتأمين، والاستثمار، والخدمات. وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل وتوزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد 33 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات استبعد منها ثلاث استبانات لعدم صلاحيتها وبذلك يكون معدل الاستجابة 81.1% تقريباً، وهذه النسبة تعد مقبولة لتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة. وقد تم تسليم الاستبانة باليد إلى الشركات العاملة بقطاع غزة، واستخدام البريد الإلكتروني والفاكس للشركات العاملة في الضفة، وذلك بمعدل استبانة واحدة لكل شركة، وتم التركيز على من يجيب عن الاستبانة أن يكون مسماه الوظيفي مديراً مالياً أو من في حكمه، باعتباره حلقة الوصل بين الإدارة العليا والعمل المحاسبي التطبيقي في الشركات المساهمة العاملة في فلسطين. وقام الباحثون بعرض خصائص مجتمع الدراسة وسماته كما يلي:

تبين أن هناك تبايناً بين أعمار أفراد عينة الدراسة، وأن 46.7% من أفراد العينة تتجاوز أعمارهم الأربعين عاماً. وكما تبين أن هناك تنوعاً في المؤهلات العلمية حيث إن ما نسبته 93.3% من أفراد العينة هم من حملة البكالوريوس والماجستير، بالإضافة إلى أن معظم أفراد المجتمع من حملة الشهادات الجامعية، وهذا مدلول إيجابي حيث إن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساعد في فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عنها بمهنية وبطريقة صحيحة مما يعطي نتائج أقرب للواقع. وتبين أن هناك تنوعاً في التخصصات الإدارية والمحاسبية ولكن الغالبية العظمى ونسبتهم 66.7% من أفراد المجتمع هم من المحاسبين، وهذا مدلول إيجابي حيث إن مجال الدراسة في المحاسبة، وبالتالي فئة المحاسبين هم الأقدر على فهم مشكلة الدراسة والإجابة عن أسئلتها بمهنية عالية مما يعطي نتائج أقرب للواقع وبجودة عالية. كما تبين أن هناك تنوعاً في المسميات الوظيفية والمستويات الإدارية لأفراد العينة، حيث إن مستواهم الإداري من رئيس قسم فما فوق، مما يعني أن معظم أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة العالية وأصحاب القرار، ومستواهم الإداري يمكنهم من الاطلاع على أمور العمل ومجرياته أكثر من غيرهم، مما يمكنهم من الإجابة عن أسئلة الدراسة بوضوح وبدقة وبمهنية وخبرة عالية. وتبين أيضاً أن أكثر من 75% من عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة عالية تفوق 10 سنوات، وهذا يعطي إشارة واضحة إيجابية؛ حيث إن موضوع الدراسة يتطلب جانباً مهماً من الخبرة خاصة فيما يتعلق بقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح الملائم عنها. وتبين أن قطاع الصناعة يمثل 30% من عينة الدراسة، وهذا مؤشر جيد؛ لأن قطاع الصناعة من أكبر القطاعات وأهمها والمرتبط بأهمية تحمله للمسؤولية الاجتماعية وتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، خاصة في مجال التلوث البيئي بكافة أشكاله سواء الهواء أو المياه أو الضوضاء أو الأرض. يليه قطاع الخدمات والذي له دور مهم أيضاً اتجاه المسؤولية الاجتماعية، ولا يغفل أيضاً دور باقي القطاعات في مجال تحمل المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحيط به.

ثالثاً- صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كليتي التجارة بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر، ومتخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء، وقد استجاب الباحثون لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في أنموذج تم إعداده لهذا الغرض. وتم إيجاد معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، وتبين أن هناك معامل ارتباط كبيراً نسبياً لفقرات الاستبانة في جميع المجالات والمعدل الكلي للمجال التابع له، وبذلك تعد فقرات الاستبانة في جميع المحاور صادقة لما وضعت لقياسه. وتم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور، وقد تم

تصحیح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحیح (Spearman-Brown Coefficient)، وقد تبين أن هناك معامل ثبات كبيراً نسبياً لفقرات الاستبانة بلغ (0.8409). هذا بالإضافة إلى أنه استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وتبين أن معاملات الثبات مرتفعة بحيث بلغت (0.8993). وتم إجراء اختبار كولمغروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويتضح من نتائج الاختبار أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛ لأن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

رابعاً- تحليل فقرات وفرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.05 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

الفرضية الأولى- تدرك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (1) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع) تساوي 3.63، والوزن النسبي يساوي 72.67% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 5.95 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، لذا تقبل الفرضية الأولى مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع بصورة جيدة، وهو ما يعكس المدخل الحديث لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. ويلاحظ توافق هذه النتيجة مع دراسة (جهماني، 1996) بالأردن، ولعل ذلك يعطي مؤشراً إيجابياً نحو إدراك المسؤولية الاجتماعية في

العديد من البيئات العربية، وبالتالي قدرة ودافعية أكبر نحو تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (1): إدراك المسؤولية الاجتماعية

م	الفقرات	المتوسط	المتغير	النسبة	القيمة t	الدلالة	مستوى
1-	إن المسؤولية الوحيدة للمشروع هي إنتاج سلع وخدمات بهدف تحقيق الربح وبهذه الطريقة تسهم في رفاهية المجتمع.	3.10	1.2415	62.00	0.441	0.662	3
2-	إن الأثر الاجتماعي للنشاطات الاقتصادية للمشروع يجعله مسؤولاً اجتماعياً بصفته وحدة اقتصادية عاملة (المسؤولية عن الأثر الاجتماعي للنشاط الاقتصادي).	3.77	0.8172	75.33	5.139	0.000	2
3-	إن المسؤولية الاجتماعية للمشروع تتجاوز مسؤوليته كوحدة اقتصادية، بل تتضمن تفاعل المشروع مع المجتمع المحلي عبر الأنشطة الاجتماعية بمعناها الواسع من خلال برامج وخطط تنمية اجتماعية للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى رفاهية المجتمع، وبناءً عليه فإن المسؤولية الاجتماعية تنأت من كون المشروع وحدة اقتصادية واجتماعية معاً.	4.03	1.0334	80.67	5.477	0.000	1
	جميع الفقرات	3.63	0.5830	72.67	5.950	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "29" تساوي 2.05.

الفرضية الثانية- تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين جدول رقم (2) مجموع الدرجات لكل خيار، حيث إن الخيار الأكثر أهمية هو الذي يكون مجموعة الأقل، ويتبين أن "إنتاج السلع والخدمات للمستهلكين والذي يعكس اهتمام المشروع بإشباع رغبات المستهلكين" احتل المرتبة الأولى، ثم "تنمية الموارد البشرية وتشمل الأداء الاجتماعي للمشروع اتجاه رفاهية العاملين فيها" احتل المرتبة الثانية، ثم "المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية وتنضمن النشاطات التي توجه لتخفيف أو منع تلوث البيئة" احتل المرتبة الثالثة، و"التفاعل مع

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

المجتمع المحلي ويتضمن النشاطات الاجتماعية ذات النفع العام" احتل المرتبة الرابعة والأخيرة. وقد يعود ذلك إلى اعتبار المستهلكين بورصة الشركة ويتوقف نجاح أو فشل الشركة عليها، وكذلك الموارد البشرية تمثل عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج، مما يعكس الاهتمام بهم تحقيق كفاءة أعلى للإنتاج، وزيادة الدخل العام للشركة.

وبين اختبار كاي تربيع أن قيمة الاختبار كاي تربيع يساوي 12.24 وهو أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والتي تساوي 7.81، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.007 وهو أقل من 0.05، ومن هذا يتضح أنه ليس لمجالات المسؤولية الاجتماعية نفس المستوى من الاهتمام من قبل متخذي القرار في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وهذا يؤهلنا لقبول الفرضية الثانية القائلة: بأن الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية تختلف من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

جدول رقم (2): الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية

مستوى الدلالة	قيمة كاي تربيع	الترتيب	مجموع الدرجات	مجالات المسؤولية الاجتماعية
0.007	12.24	الثاني	77	تنمية الموارد البشرية وتشمل الأداء الاجتماعي للمشروع اتجاه رفاة العاملين فيها.
		الأول	50	إنتاج السلع والخدمات للمستهلكين والذي يعكس اهتمام المشروع بإشباع رغبات المستهلكين.
		الرابع	90	التفاعل مع المجتمع المحلي ويتضمن النشاطات الاجتماعية ذات النفع العام.
		الثالث	83	الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية وتتضمن النشاطات التي توجه لتخفيف أو منع تلوث البيئة.

- قيمة كاي تربيع الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "3" تساوي 7.81.

الفرضية الثالثة:- تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمجالات المسؤولية الاجتماعية، ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمجال تنمية الموارد البشرية.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (تنمية الموارد البشرية) تساوي 3.56 والوزن النسبي يساوي 71.28% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 5.413 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تهتم بمجال تنمية

الموارد البشرية لديها. باعتبار أن الموارد البشرية عنصر مهم في العملية الإنتاجية للشركة، ومورد رئيس للشركة لتحقيق أهدافها.

2- تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمجال تنمية العلاقة مع المستهلكين.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني (تنمية العلاقة مع المستهلكين) تساوي 4.18، والوزن النسبي يساوي 83.62% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 11.062 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تهتم بمجال تنمية العلاقة مع المستهلكين بصورة جيدة، وتنمية العلاقة مع المستهلكين يمثل أكبر اهتمامات الشركات، باعتبار أن المستهلكين من وجهة نظر الشركات -موضوع الدراسة- هم بورصة الشركة لتحقيق نجاحها واستمرارها بأنشطتها الرئيسية. وبالتالي فإن المستهلك أحد الأهداف الرئيسية للشركة. أي وجود المستهلك يعني وجود الشركة واستمرارها بممارسة أنشطتها وتحقيق أهدافها. ولكن لوحظ من خلال تحليل فقرات المجال الثاني أنه إذا تطلب دفع تكاليف للمحافظة على جودة المنتج على حساب الربح، عندها تتغير مواقف الشركات من موافق إلى متردد ومعارض.

3- تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث (تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي) تساوي 3.24، والوزن النسبي يساوي 64.87% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 1.874 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.071 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لا تهتم بمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي بصورة كافية. ولعل أهم الأسباب أن المجتمع المحلي يمثل شريحة واسعة من أبناء المجتمع، والشركة غير معنية بشكل كبير بتحقيق مصالح عامة، ناهيك على أنه يمكن اعتبار تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر الشركات من مسؤوليات الدولة.

4- تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع (المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية) تساوي 3.80،

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

والوزن النسبي يساوي 76.05% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 7.932 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تهتم بمجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية بصورة جيدة، وهذا مؤشر إيجابي بتحمل الشركات مسؤولية المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية من خلال الاهتمام بقضايا البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إيجاد سبل مناسبة ملائمة لمعالجتها وحل مشكلاتها. ولكن لوحظ من خلال تحليل فقرات المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية أن موقف الشركات كان إيجابياً إلى الحد الذي بدأ يحل الشركات أعباء مالية عندها تتغير مواقف تلك الشركات وتصبح أقل حماساً له.

جدول رقم (3): مجالات المسؤولية الاجتماعية

محتوى المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
المجال الأول - تنمية الموارد البشرية	3.56	0.5705	71.28	5.413	0.000
المجال الثاني - تنمية العلاقة مع المستهلكين	4.18	0.5847	83.62	11.062	0.000
المجال الثالث - تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي	3.24	0.7119	64.87	1.874	0.071
المجال الرابع - المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية	3.80	0.5542	76.05	7.932	0.000
جميع المجالات الأربعة	3.64	0.5400	72.73	6.453	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" درجة حرية "29" تساوي 2.05.

وبصفة عامة تبين النتائج في جدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة (جميع المحاور) المتعلقة بمجالات المسؤولية الاجتماعية تساوي 3.64، والوزن النسبي يساوي 72.73% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 6.453 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لديها اهتمام واضح اتجاه مجالات المسؤولية الاجتماعية بالرغم من عدم كفايته، بل يجب على الشركات أن تتخذ خطوات أفضل خاصة فيما يتعلق بمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي.

الفرضية الرابعة - تتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية الآتية:

1 - يتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية إدراك لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بإدراك الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تساوي 3.42، والوزن النسبي يساوي 68.33% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 3.785 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن شركات المساهمة العامة لديهم الإدراك الكافي لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، مما يعكس المدخل الحديث لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. ويلاحظ عدم توافق هذه النتيجة مع دراسة (Rahahleh and Sharairi, 2008) في الأردن والذي يعطي مؤشراً على اختلاف درجة توفر الإدراك الكافي لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في العديد من الدول العربية النامية قد يعود إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة.

2- يتوفر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية كادر محاسبي كفاء.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بوجود كادر محاسبي كفاء تساوي 3.72، والوزن النسبي يساوي 74.44% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 3.977 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية كادر محاسبي كفاء.

3- تطبق شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية نظام محاسبي قادر على قياس الأداء الاجتماعي.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعية تساوي 3.57، والوزن النسبي يساوي 71.33% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 4.011 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن النظام المحاسبي المطبق في الشركة له قدرة على قياس الأداء الاجتماعية.

4- يتوفر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بتوفر قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي تساوي 3.34، والوزن النسبي يساوي 66.78% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 3.010 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.005 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي، ولعل اعتقاد الشركات بأن نظام الإفصاح الشامل المطلوب من قبل الشركات المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية تطبيقه، يشمل أيضاً الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة لذلك كانت الإجابات تدل على أنه يتوافر لدى تلك الشركات قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي، وهذا ما يستدعي إلزام هيئة البورصة المالي الفلسطيني الشركات المدرجة بالبورصة بالإفصاح الشامل بحيث يتضمن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، وكذلك من خلال قانون البيئة الفلسطيني يتضح أهمية مراعاة القضايا البيئية ومعالجتها كتلوث الهواء والأرض والمياه، ولزوم إعطائها الاهتمام الكافي من قبل القطاع الخاص. ومن خلال مراجعة القوائم المالية والتقارير الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية في فصل الإفصاح الاجتماعي وتفحصها، تبين أن بعض الشركات تفصح عن بعض الأنشطة الاجتماعية خاصة تنمية علاقتها مع المستهلكين والموارد البشرية وبصورة وصفية وينسب مختلفة من شركة إلى أخرى، ويكاد يكون معدوماً عند باقي الشركات، وهو ما يتوافق مع دراسة (الشرايري، والمومني، 2006) بالأردن، ولعل ذلك يرجع إلى اختيارية الإفصاح الاجتماعي لدى الشركات أكثر من كونه ملزماً، وعدم وجود قوانين وتشريعات تلزم صراحة بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن التقارير الصادرة عن الشركات في فلسطين والأردن. وكذلك تتوافق مع دراسة (أبو العزم، 2005) في جمهورية مصر العربية و(القطاطي، 2007) في فلسطين فيما يتعلق بالإفصاح البيئي للشركات الأكثر نشاطاً في الأسواق المالية، حيث يكاد يكون معدوماً، والمحافظة على البيئة أحد المجالات المهمة للمسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (4): مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1-	إدراك الشركات المساهمة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.42	0.6029	68.33	3.785	0.001
2-	وجود كادر محاسبي كفء	3.72	0.9946	74.44	3.977	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
3-	قدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي	3.57	0.7739	71.33	4.011	0.000
4-	توفر قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي	3.34	0.6166	66.78	3.010	0.005
	جميع المحاور الفرعية	3.47	0.5789	69.49	4.489	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "29" تساوي 2.05.

وبصفة عامة تبين النتائج في جدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) تساوي 3.47، والوزن النسبي يساوي 69.49% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 4.489 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الخامسة- توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك الشركات المساهمة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وتبين النتائج في الجدول رقم (5) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.718 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ إحصائية بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك الشركات المساهمة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (5): معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك الشركات

المساهمة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

المحور	الإحصاءات	إدراك الشركات المساهمة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	معامل الارتباط	0.718
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	30

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

2- توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كادر

محاسبي كفاء عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كادر محاسبي كفاء عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (6) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.833 وهي أكبر من قيمة r الجدولية، والتي تساوي 0.361، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ إحصائية بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كادر محاسبي كفاء.

جدول رقم (6): معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كادر

محاسبي كفاء

المحور	الإحصاءات	وجود كادر محاسبي كفاء
إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	معامل الارتباط	0.833
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	30

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

3- توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقدرة النظام

المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي عند مستوى دلالة

$\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وتبين النتائج في جدول رقم (7) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.635 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ إحصائية بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي. ويعد ذلك مؤشراً إيجابياً اتجاه تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال في الشركات -موضوع الدراسة-.

جدول رقم (7): معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي

المحور	الإحصاءات	قدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي
إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	معامل الارتباط	0.635
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	30

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

4- توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. وتبين النتائج في جدول رقم (8) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.863 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ إحصائية بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

جدول رقم (8): معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي

المحور	الإحصاءات	وجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي
إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	معامل الارتباط	0.863
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	30

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

وأخيراً وكما هو موضح من النتائج السابقة لاختبار بيرسون لإيجاد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفر المقومات الرئيسية الأربعة للتطبيق (إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ووجود كادر محاسبي كفء، وقدرة النظام المحاسبي المطبق

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

في الشركة على قياس الأداء الاجتماعية، ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي)، حيث أظهرت جميع النتائج قبول جميع الفرضيات الفرعية الأربعة، مما يؤهلنا لقبول الفرضية الخامسة الرئيسة القائلة: بأنه توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج:

- 1- من خلال تحليل ومناقشة الجوانب النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:
 - 1- الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمختلف القطاعات لديهم إدراك وتأييد واضح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، وهذا يعكس المدخل الحديث لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
 - 2- تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث احتلت تنمية العلاقة مع المستهلكين المرتبة الأولى من بين مجالات المسؤولية الاجتماعية، يليها تنمية الموارد البشرية في المرتبة الثانية، ثم تنمية الموارد الطبيعية والبيئية في المرتبة الثالثة، وأخيراً تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي.
 - 3- تقوم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتنمية العلاقة مع المستهلكين، ولكن إذا تطلب الأمر دفع تكاليف للمحافظة على جودة المنتج على حساب الربح، عندها تتغير مواقف الشركات من موافق إلى متردد ومعارض.
 - 4- الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين الأوراق المالية تتفق مع مبدأ المحافظة على البيئة إلى الحد الذي يستلزم تحمل الشركات أعباء مالية، فعندها تتغير مواقفها حتى إذا استلزمت المحافظة على البيئة إغلاق الشركة انقلبت مواقفها إلى المعارضة.
 - 5- لا تعطي الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي الاهتمام الكافي، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار الشركات أن تنمية المجتمع المحلي من مسؤولية الحكومة أو الدولة.
 - 6- يتوفر كادر محاسبي كفاء لدى الشركات -موضوع الدراسة-، وهذا ما أكدته نتائج تحليل مجال تنمية الموارد البشرية من خلال اهتمام الشركات برفع كفاءة العاملين بها ومهارتهم.
 - 7- تتوفر قدرة للنظام المحاسبي على قياس الأداء الاجتماعي في الشركات موضوع الدراسة، ويعد توفر نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي مساعداً على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

- 8- تتوافر قوانين وأنظمة تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، حيث يعد توفرها السبيل الوحيد لضمان تطبيقها.
- 9- التقارير المقدمة من بعض الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تقدم معلومات حول بعض الأنشطة الاجتماعية بصورة وصفية وينسب مختلفة من شركة إلى أخرى، ويكاد يكون الإفصاح الاجتماعي معدوماً عند بعضها الآخر.
- 10- تتوافر لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بحيث يمكن تطبيقها.
- 11- توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفير مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

ثانياً- التوصيات:

- وبناءً على النتائج السابقة، فإنه يمكن إيجاز أهم التوصيات كالآتي:
- 1- إن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مازالت دون المستوى المطلوب، حيث تتبلور كونها ممارسة جزئية فردية تتطلب مزيداً من الجهود من كافة الأطراف ذات العلاقة من الشركات نفسها والحكومة والجهات التشريعية والمؤسسات الأهلية والمهنية.
- 2- يمكن أن يكون للحكومة موقف وممارسات إيجابية اتجاه الشركات المساهمة التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفاؤها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية.
- 3- تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية الوطنية والدولية اتجاه توعية الشركات بمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأهميتها، والعمل على إعداد أسس ومعايير ونماذج محاسبية تساعد الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في فلسطين.
- 4- ضرورة قيام هيئة بورصة المال الفلسطيني بتحديث بنود نظام الإفصاح الشامل المطبق في بورصة فلسطين للأوراق المالية، بحيث يرشد صراحة وبوضوح إلى وجوب اشمال التقارير الصادرة عن الشركات، ولا يكتفي بالإفصاح الوصفي بالرغم من أهميته.
- 5- أن تقوم الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة ابتداءً من الشركة نفسها وانتهاءً بالمستثمر والمواطن.

في ضوء التوصيات السابقة يقترح الباحثون القيام بالدراسات الآتية:

- 1- دراسة في مجال قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية للشركات الصناعية، وبناء أنموذج مناسب لتطبيقه على القطاع الصناعي في فلسطين.
- 2- دراسة حول آثار الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية على سلوك مستخدم التقارير المالية للشركات أو على سلوك أصحاب الأسهم.

المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

- أبو العزم (2005)، فهم، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية، مجلة الإدارة العامة، المجلد الخامس والأربعون، العدد الأول.
- جربوع (2007)، يوسف، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة /فلسطين)، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول.
- جهماني (1996)، يوسف، محاسبة المسؤولية والشركات المساهمة العامة، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع.
- حنان (2003)، رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.
- الحياي (2007)، وليد، نظرية المحاسبة، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة.
- سلامة (1999)، نبيل، بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، الطبعة الثانية، بورسعيد: مكتبة الجلاء الحديثة، مصر.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلة بورصة المال الفلسطيني، العدد السابع، 2008.
- الشرابي (2006)، ماجد، المومني، غازي، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والستون.
- الشيرازي (1990)، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل الكويت.
- الصبان (1978)، محمد، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية.
- العاني (2002)، حارس، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية - دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا.
- الفضل (2002)، مؤيد، وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

القطايطي (2007)، منير، منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة المال الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

يحيى (2002)، زياد، ايوب، لقمان، مصطفى، شكري، أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد الرابع والعشرون، العدد السابع والستون.

كُلاب (2008)، يعرب، مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ميدة (2003)، إبراهيم، نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية واقع وتطلعات، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19 العدد الثاني.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Abu-Baker (2000), Nafez, **Corporate Social Reporting and Disclosure Practise in Jordan**, derasat, Vol.27, No.1.
- Abu--Baker (1998), Nafez and Adel-Karim, Mohammed, **Corporate Social Responsibility and accountability As a Comprehensive Approach for Developing Reporting and Disclosure Practices in Jordan**, derasat, Vol.25, No.2.
- Connor (2006), O., **Empirical Research in Social and Environmental Accounting: A Meta review**.
- Laufer (2003), William, **Social accountability and corporate greenwashing**, kluwer academic publishers, Netherlands, Vol. 43, No.3.
- Rahahleh (2008), Muhammad, Sharairi, Jamal, **The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan**, International Management Review, Al-Beit University, Jordan, Vol. 4, No. 2.
- Kaya, U., Yayla, H. (2007), **Remembering Thirty-five Years of Social Accounting: A Review of the Literature and the Practice**, working paper available online: <http://mp.ra.ub.uni-muenchen.de/3454/>
- Guthrie, J., Parker, D. (1989), **Corporate Social Reporting: A Rebuttal of Legitimacy Theory**, Accounting and Business Research, Vol.9, No.76, pp.343-352.
- Hogner, R. (1982), **Corporate Social Reporting: Eight Decades of Development at US Steel**, Research in Corporate Performance and Policy Vol. 4, 243-250.
- Pang, H. (1982), **Disclosure of Corporate Social Responsibility**, The Chartered Accountant in Australia, July, pp. 32-34.
- Seidler, L. (1976), **Dollar Values in Social Income Statemented in T.J.Burns H.S.Hendriksen**, The Accounting sampler, McGraw-Hill Book Co, N.J, 1976.
- Ramanathan, K. (1979), **Toward a Theory of Corporate Social Accounting**, The Accounting review, Vol. 51, No 3.